﴿لَقَدۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ عَلَىٰٓ أَكۡثَرِهِمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٧﴾ [يس: 7]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

العلاقةُ بينَ إنذارِ مَن لم يُنذَر، ولزومِ العقاب لمَن يكفُر

لمّا كانَ تطاولُ الإقامةِ على شيءٍ موجِبًا للإلفِ له، والإلفُ قتّالٌ لما يوجِبُ من الإصرارِ على المألوف لمحبَّتِه، جاءت هذه الآيةُ جوابًا لمَن يتوقّعُ الجوابَ عمّا أثمرتْه حالُهم من تصميمِهم على الكفرِ ومُداومتِهم عليه[1].

وأيضًا لمّا ذَكَرَ أنّ إرسالَ المرسَلين أوْ تنزيلَ القرآن للإنذار بيَّن أنَّ أكثرَ الكافرينَ المُنذَرين لا يؤمنون، ففيه إشارةٌ إلى أنَّ النّبيَّ ﷺ ليسَ عليه الهدايةُ المستلزمةُ للاهتداء؛ وإنّما عليهِ الإنذار[2].

وأيضًا لمّا أخبرَ اللّه تعالى عن أنَّه أرسلَ رسولَه ﷺ، أو أنزلَ القرآن لينذرَ القومَ بيَّن أنَّهم قسمان: قسمٌ لم تنفع فيهم النِّذارةُ، وقسم اتّبعوا الذِّكرَ وخافوا اللّه تعالى فانتفَعوا وآمَنوا[3].

وأيضًا لمّا أخبر اللّه تعالى عن غفلتِهم بيَّنَ السّببَ الحقيقيّ لها، فذَكَرَ أنَّه قد حقَّ القولُ عليهم فهم لا يؤمنون[4]، والمناسباتُ لا تتزاحمُ؛ بل يُكمّل بعضُها بعضًا.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿حَقَّ﴾: أصلُ (حقّ) يدلُّ على إحكامِ الشَّيءِ وصِحَّته، يُقال: حَقَّ الشَّيْءُ يَحَقُّ حَقًّا: إذا ثَبَتَ ووجبَ ولَزِم، ويأتي الحَقُّ بِمعنى الصَّحيحِ، وضِدُّهُ: الباطِلُ، والحَقيقَةُ: الشَّيْءُ الصَّحيحُ يَقينًا[5]،

(1) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 16/ 95.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 254.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 22/ 348.
(4) النّيسابوريّ، غرائب القرآن: 5/ 525.
(5) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللُّغة وابن فارس، مقاييس اللُّغة، وإبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط: (حق).

وتحقَّقَ الأَمرُ: إذا صَحَّ، والمُرادُ بـ﴿حَقَّ ٱلْقَوْلُ﴾ في الآية: وجَبَ العَذابُ وسبقَ القضاءُ به[1].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

رَبـطُ المُـجـازاةِ بالأعمالِ حِكمةٌ وعَـدلٌ من الله ذي الجَلالِ

هؤلاءِ الَّذين بُعِث فيهم النَّبيُّ ﷺ لإنذارِهم قد ردّوا دعوتَه، ولم يَقبَلوا النِّذارةَ، وهم الَّذين يقولُ اللّه فيهم: لقد وجَب العذابُ على أكثَرِ مُشرِكي العَرَبِ الَّذين سبَقَ في عِلمِ اللّهِ تعالى أنَّهم لا يَهتَدونَ، فأكثَرُهم مُستَمِرّونَ على الإصرارِ على كُفرِهم حتَّى يأتيَهم الموتُ وهم على ذلك[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

فائدةُ تتابُعِ التّأكيدِ:

إنـكـارُ الـحـقِّ قد يُـنْبِئُ عنه القولُ والفعلُ

لمّا تصدّرتْ جملة: ﴿لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ﴾، بتأكيدَيْن: اللّامُ الواقعةُ في جواب القسم المحذوف، و(قَدْ) التي تفيدُ التحقيق، كانَ الكلامُ على طريق الخبرِ الإنكاريّ؛ أي إنَّهم أنكروا أن يكون القولُ قد حقَّ عليهم، بسببِ أقوالِهم وأعمالِهم التّي تُنْبِئُ عن إنكارِهم، وذلك بمُلازمتِهم للغفلة وإقامتِهم عليها، وعدمِ انتفاعِهم بالتّذكير والإنذار، فجاءَ الكلام على مُقتضى الظّاهرِ لردِّ إنكارِهم؛ أيْ: واللّه لقد ثبتَ وتحقَّقَ القولُ عليهم أَلبتّةَ[3].

نكتةُ التّعبير بلفظ ﴿حَقَّ﴾:

اسـتـحـقـاقُ الكافرينَ لحقّيّةِ الـقـول عليهم مُفيدٌ في البيان

عبّر بـ﴿حَقَّ﴾ في قوله: ﴿لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ﴾ لمُناسبة اللّفظ للمعنى المُراد، فإنَّ: حقَّ الشَّيءُ بمعنى: ثبتَ ووجبَ وسبقَ، وهو حقيقٌ؛ أيْ: ثابتٌ أوْ واجبٌ، ونكتةُ التّعبير بلفظ ﴿حَقَّ﴾ دون ثبتَ أنَّ معنى

(1) ابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 4/ 446.

(2) ابن جرير، جامع البيان: 19/ 402، وابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 4/ 446، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 15/ 7.

(3) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 7/ 159.

﴿حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ﴾ يفيدُ أنَّ القولَ تعلَّق بهم وثبتَ عليهم ووجبَ وسبقَ، واستحقّوه فهو أحقُّ بهم، فلا يُغيّر ولا يُبدَّل[1]، ففي التّعبير بـ﴿حَقَّ﴾ من المعنى ممّا يقتضيهِ السّياق ما ليس في (ثبتَ).

فائدةُ التّعبيرِ بصيغةِ الماضي:

عبَّر بصيغة الفعل الماضي في قولِه: ﴿حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ﴾، للإشعار بأنَّ الأمرَ قد ثبتَ ووقعَ؛ أيْ: تحقَّقَ وقوعُ القول عليهم، ففيه تيئيسٌ من إيمانِهم، وتنبيهٌ للنبيِّ ﷺ ألّا يشعُرَ بتقصيرٍ في تبليغهم؛ لأنَّ أمرَ اهتدائهم مرتبطٌ بقضاءِ اللّهِ تعالى لهم، ولم يقضِ بإيمانهم، فيكون القولُ واجبًا عليهم لما علمَ اللّهُ من عدمِ اهتدائِهم.

مَـن حـقّ عليه القولُ، فلا أملَ له في النّجاةِ

فائدة التعريف في ﴿حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ﴾:

(أل) في قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ﴾ للعهد؛ أي: القولُ المعهودُ بأنْ يملأ اللّه تعالى جهنَّمَ من إبليسَ وممّنْ تبِعَهُ، وهو الّذي صُرِّح به في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلۡحَقَّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ٨٤ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٨٥﴾ [ص: 84 - 85]، ويحتملُ أنْ تكونَ عِوَضًا عن المضاف، بتقدير: حقَّ قولي، فحُذِفَ المُضافُ إليه وعوِّضَ عنه (أل)، والنّكتةُ فيه إفادةُ (أل) معنى الكمال؛ أي: القولُ الكاملُ في بابه وأوصافِه، وهو إيجابُ العذاب وثبوتُهُ على أكثرِهم[2].

قولُ اللهِ تعالى حـقٌّ لا يَشوبُه ريبٌ، وكمالٌ لا يعتريهِ نقصٌ

فائدةُ التّعبيرِ بالحرفِ ﴿عَلَىٰٓ﴾:

عبّرَ السّياق بحرفِ الاستعلاء في قوله: ﴿حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ عَلَىٰٓ أَكۡثَرِهِمۡ﴾، لإفادةِ استغراقِ القول واستيعابِه وتمكّنه منهم، وأفادَ أنَّ المُرادَ وقوعُ السُّخطِ ووجوبُه عليهم.

مـلـمـحُ تـمـكّـنِ سُـخـطِ الـلـه مـن الـكـافـريـنَ المُصمِّمينَ على كُفرِهم

فائدةُ الإضافةِ في ﴿عَلَىٰٓ أَكۡثَرِهِمۡ﴾:

الإضافةُ في قوله: ﴿حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ عَلَىٰٓ أَكۡثَرِهِمۡ﴾ للملابسةِ، ليفيدَ

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 5.
(2) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 16/ 95.

مُلابسةَ حقّيَّةِ القولِ على أكثرِ القومِ المُنذرين؛ أيْ: لا ينفكُّ عن أكثرِهم لُملابستِه لهم، فالمُنذِرُ واحدٌ والإنذارُ واحدٌ، والمَحلُّ منه ما هو قابلٌ للإنذار، وأكثرُهُ غيرُ قابل له، والمعنى: لقد حقَّ القولُ على أكثرِ القومِ الّذين تُنذِرُهم، والّذين ما أُنذِرَ آباؤهم، أوْ لقد حقَّ القولُ على أكثرِ الكفّارِ على الإطلاقِ، والمُرادُ بهم مَن ماتَ على الكُفرِ، وأصرَّ عليه طولَ حياتِه[1].

بيانُ أنّ الأكثريّةَ مُجانفةٌ للحقّ، مُستحقّةٌ للعِقاب

سببُ إيثارِ حذفِ جوابِ القَسَم:

لمّا كان القسَمُ في قولِه: ﴿لَقَدۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ عَلَىٰٓ أَكۡثَرِهِمۡ﴾ يَقتضي جوابًا وقد جاء محذوفًا، كانَ في حذفِهِ من التّهويلِ والتّخويفِ ما لا يخفى، حيث تذهب النَّفسُ كلَّ مذهبٍ في رسمِ الصّورةِ المُفزِعة المُرعبةِ لما يقتضيه جوابُ قسم: ﴿لَقَدۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ﴾، وذهبَ ابنُ فَوْرَك إلى أنَّ الجوابَ بتقدير: لقد حقَّ القول على أكثرِهم إنَّهم لا يؤمنون، ودلَّ على المحذوفِ ما بعدَه؛ أيْ قوله: ﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[2]، فيكون الاقتصارُ على: ﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ دون ذِكْرِ جوابِ القسم؛ لمنعِ التّكرار غيرِ المُفيد معَ بيانِ علَّةِ حقِّ القولِ عليهم وسببِهِ.

تهويلُ شأنِ حَقّيَّةِ القولِ على الكافرين في الواقعِ والمَصير

فائدةُ الفاء في قوله: ﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾:

لمّا كانتِ (الفاء) في قوله: ﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ للتّفريع والتّرتب، وكان اللّه تعالى قد أوقعَ الحكمَ بإدخال جهنَّمَ على مَن تبعَ إبليسَ في قوله: ﴿وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ١٣﴾ [السَّجدة: 13] وكانَ ثبوتُ القولِ على هؤلاءِ الَّذين عبَّر عنهم بأكثرِهم إنَّما هو لكونِهم من جملةِ أولئك المُصرّين على تبعيَّةِ إبليسَ أبدًا، وكان مناطُ ثبوتِ القول وتحقُّقِه عليهم إصرارَهم على الكُفرِ إلى الموتِ ظهرَ أنَّ التّفريع بـ(الفاء) في قوله تعالى: ﴿فَهُمۡ لَا

الفاءُ للدّلالة على إصرارِ الكافرينَ على كفرِهم، لا على ثُبوت القول

(1) الشّوكانيّ، فتح القدير: 4/ 414.

(2) ابن فورك، تفسير ابن فورك: 2/ 180.

﴿يُؤْمِنُونَ﴾ مبنيٌّ في الحقيقةِ على إصرارِهم على الكفرِ لا على ثُبوت القول عليهم، وأنَّ إصرارَهم على الكفر سببٌ في عدم إيمانِهم، وفائدةُ ذِكْرِ ثبوتِ القول بيانُ علْمِ اللّه تعالى بهم وبإصرارِهم على الكفر وعنادِهم[1]، أو يقالُ: الفاء في قوله: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ داخلةٌ على العلَّة الحصوليَّة؛ بمعنى أنَّ ما بعدَها سببٌ وعلَّةٌ لما قبلَها، وبيانُه: أنَّ عدمَ الإيمان وإنْ كان سببًا لحقِّ القولِ على أكثرِهم، لكنَّ حقَّ القولِ يَعقبُه عدمُ الإيمان؛ لأنَّه مُستمرٌّ عندهم؛ بمعنى أنَّ عدمَ إيمانِ أكثرِهم باقٍ بعدَ حقِّ القولِ عليهم، فتحقَّقَ التّعقيبُ بالفاء وحسُنَ التّرتيبُ[2].

علّةُ إيثار الضّميرِ المُنفصل في ﴿فَهُمْ﴾:

أوثِرَ مجيءُ الضّمير (هُم) في قوله: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ لتأكيدِ المحكوم عليه في نسبةِ الحُكم له، فإنَّ قوله: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ يفيدُ عندَ المُخاطَبين من تعيينِ المحكوم عليهم في نفي الإيمانِ عنهم ما لا يُفيدُه قولُنا: لقد حقَّ القولُ على أكثرِهم فلا يُؤمنون[3].

الضّميرُ في السّياق تأكيدٌ للمحكومِ عليه وتعيينٌ له

توجيهُ عَوْدِ الضّميرِ في: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾:

الظّاهرُ عودُ الضّمير على ﴿قَوْمًا﴾، ولمّا كانَ الضّمير يعودُ على الاسم الظّاهر بما اتّصفَ به؛ أفاد أنَّ التّقدير: فالقومُ الَّذين لم يُنذَرْ آباؤُهم فهم غافلونَ، والَّذين قد حقَّ القولُ على أكثرِهم لا يُؤمنون، فكأنَّ التّعبيرَ بالضّمير بما عادَ إليه بمثابةِ بيانِ مجموعِ السّببِ لعدمِ إيمانِهم، فيكون هذا التّوجيه على اعتبار أنَّ ما بعدَ (الفاء) مُرتّبٌ على ما قبلَها؛ أيْ: فهُم بسببِ غفلتِهم وبقائِهم عليها التي تسبّبتْ بحقِّيَّة القولِ عليهم لا يُؤمنون، ويحتملُ أنْ يعودَ

عدمُ الإيمانِ والبقاءُ على الغفلةِ سببُ حقّيَّةِ القولِ عليهم

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 7/ 159، وإسماعيل حقّي، روح البيان: 7/ 369.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 94 - 95.
(3) الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص: 138، والقزوينيّ، الإيضاح في علوم البلاغة: 2/ 59.

الضّمير على ﴿أَكۡثَرِهِمۡ﴾؛ بمعنى أنَّ الأكثرَ الّذين حقَّ القول عليهم هم الَّذين لا يؤمنونَ.

بلاغةُ مجيءِ المُسنَدِ جملةً فعليَّةً:

إظهارُ تقويةِ الحُكمِ على الكافرينَ بعدمِ الإيمانِ وتأكيدِه

لمّا كانَ الكلام على معنى ثبوتِ عدمِ إيمانِ المُصمّمينَ على الكفرِ وتحقُّقِه؛ عبّر بالمُسنَد بصيغةِ الجملة الفعليّة في قولِه: ﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ ليُفيدَ تقوّيَ الحُكم وتجدّدَه، ولهذا لم يَقُلْ: فهم غيرُ مُؤمنين؛ إذِ التّعبيرُ بـ﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ يفيدُ تقوّي الحُكم عليهم بعدمِ الإيمانِ وتأكيدَه، وهو المناسبُ لتتابُعِ التّأكيدِ الَّذي صُدِّرَت به الآية، كما يُفيد التّعبيرُ بالمُسنَد جملةً فعليَّةً تحقيقَ نفيِ إيمانِهم؛ بمعنى أنَّ الإيمانَ لا يكونُ منهم، أوْ أنَّ عدمَ الإيمانِ لا يكون إلّا منهم على سبيل المبالغةِ؛ للإشعار بسببِ حقِّ القول على أكثرِهم واستحقاقِهم له.

دلالةُ النّفي بالأداة في: ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾:

استمرارُ نفيِ الإيمانِ مُؤذِنٌ باستحقاقِ ما حقَّ عليهم

تفيدُ ﴿لَا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ النّفيَ المُستمرّ، فلا تُقيِّدُ نفيَ إيمانِهم بزمنٍ مُعيَّن؛ بمعنى استمرار نفيِ إيمانِهم في جميع الأزمانِ التي يكونونَ عليها في الدّنيا، وهذا التّوجيهُ هو المناسبُ لحقِّ القولِ عليهم واستحقاقِهم العذابَ.

فائدةُ التّعبير بالمضارع:

عبّر عن نفيِ إيمانهم بصيغةِ المضارع لإفادة تجدُّدِه، ودوامِه، واستمرارِه وقتًا فوقتًا وحالًا فحالًا من غير انقطاعٍ.

فائدةُ حذفِ المُتعلّق:

عدمُ الإيمانِ يَستوعِبُ نُكرانَ المُرسِلِ والمُرسَلِ والرّسالة

حُذِفَ متعلّق الفعل ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾؛ لإفادة اتّصافِهم بعدم الإيمان، ولُزومِه لهم وثَباتِهم عليه، فضلًا عن إطلاقِه ليَعُمَّ النّفيُ؛ فهم لا يُؤمنونَ باللّه ولا برسولِه ﷺ ولا بالقرآن.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والأربعون،
سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 47 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-731-00-9
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 47 : المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-731-00-9
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0968178 بتاريخ 2025/01/23م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»